

اثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي التركي  
**The Impact Of Exchange Rate Fluctuations On Turkish Economic Growth**

د. علي عماد محمد ازهر<sup>1</sup>  
**Dr. Ali Imad Mohamed Azhar<sup>1</sup>**

<sup>1</sup>باحث اقتصادي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الاردن

[draliimad66@gmail.com](mailto:draliimad66@gmail.com)

تاريخ النشر: 2022/01/10

تاريخ الاستلام: 2021/12/06 تاريخ القبول: 2021/12/11

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اثر تغيرات سعر صرف الليرة التركية على الاقتصاد التركي ، كما تعتبر الليرة التركية من بين أهم العملات الارتكازية للنظام النقدي الدولي واقتصاد العالم. في دراستنا هذه سوف نتطرق إلى مفهوم سعر الصرف والتحليل النظري ومن ثم تجربة تركيا في الحد من التقلبات التي تحدث في سعر صرف الليرة التركية و أثرها على النمو الاقتصادي التركي  
**كلمات مفتاحية:** سعر الصرف ، النمو الاقتصادي ، السياسة النقدية ، تركيا

**تصنيف JEL:** C43,O49,E0

**Abstract:**

This study aims to study the impact of changes in the exchange rate of the Turkish lira on the Turkish economy, and the Turkish lira is considered among the most important currencies of the international monetary system and the world economy. In our study, we will address the concept of the exchange rate and theoretical analysis, and then Turkey's experience in limiting the fluctuations that occur in the exchange rate of the Turkish lira and its impact on Turkish economic growth.

**Keywords:** Exchange rate, economic growth, monetary policy, Turkey.

**Jel Classification Codes:** :C43,O49,E0

المؤلف المرسل: د. علي عماد محمد ازهر ، [draliimad66@gmail.com](mailto:draliimad66@gmail.com)

## 1. مقدمة:

يلعب الانفتاح الاقتصادي دور كبير في تحقيق المكاسب الاقتصادية للدولة، ولن يتأت هذا الدور إلا بوجود نوع من المصادقية و الفعالية في مختلف الركائز الاقتصادية التي تقوم عليها الدولة، ولا شك أن السعر صرف العملة الدور المهم في هذه الركائز فهو أداة من الأدوات التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات الدولية ، تتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية و المالية بين الدول، مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة، ويعتبر سعر الصرف متغيرة اقتصاديا شديد الحساسية و أي تذبذب لسعر الصرف قد يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و بالتالي على الاقتصاد ككل، فإتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع متطلبات الدولية له أثر إيجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

### 1.1. إشكالية البحث

- ما هو سعر الصرف
- ما هي المراحل التي مر بها سعر الصرف في تركيا
- ما مدى تأثير السياسة النقدية على تقلبات سعر الصرف
- ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على مديونية تركيا وعلى البطالة والفقير.

### 2.1. مشكلة البحث

ما الدور الذي يلعبه سعر الصرف في معالجة أزمة انهيار العملة في تركيا

### 3.1. أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز التطور التاريخي لسياسة و أنظمة سعر الصرف في تركيا و معرفة الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار سعر الصرف باعتبار سعر الصرف متغير شديد الحساسية تتضح مكانته و أهميته على المستوى الداخلي و الخارجي، لذلك تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز أثر تغير سعر الصرف على الليرة التركية و سبب انهيارها وتأثيرها على نمو الاقتصاد التركي، وما يتخلل ذلك من أنظمة وسياسات الصرف و توضيح أهم المتغيرات التي تؤثر في كلا من المتغيرين.

#### 4.1. تقسيم البحث

- مفهوم سعر الصرف ( الإطار النظري )
  - تقلبات سعر الصرف وأثرها على نمو الاقتصاد ( الليرة التركية )
2. مفهوم سعر الصرف وأهم الاصطلاحات المستعملة في عالم الصرف

#### 1.2 مفهوم سعر الصرف

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي:

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي . (د.شمعون شمعون، 1994)
  - يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات .
  - هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.
  - هو أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف . (د.محمود حميدات، 1966)
  - يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:
1. التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي.

2. التسعير غير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك تركيا، ففي تركيا يقاس \$ الأمريكي بعدد من الوحدات من الليرة كما يلي:  $1\$ = 12,00$  ليرة لشهر نوفمبر 2021.

## 2.2 أهم الاصطلاحات المستعملة في عالم الصرف

في هذا الإطار نميز بين الاصطلاحات المستخدمة لترميز العملة وأخرى لترميز سعر الصرف:

- 1 ترميز العملة: عادة ما يعبر عن كل عملية بثلاث أحرف أبجدية، الحرفين الأولين يعبران عن البلد أما الحرف الأخير فرمز إلى أول حرف في إسم العملة مثلاً: إسم البلد US أي الدولار
- 2 ترميز سعر الصرف: أصطلاح كما يلي عن سعر الصرف USD/FRF ويقراً دولار أمريكي مقابل فرنك فرنسي، ويعني أن واحد دولار أمريكي يساوي عدد معين من الفرنكات الفرنسية. مثلاً: ليكن لدينا سعر الصرف التالي  $5.7010 \text{ USD/FRF} =$  في مثل هذه الحالة نقول أن واحد دولار يساوي 5.7010 فرنك فرنسي إذن لقراءة سعر صرف معين فالقاعدة أن العملة الموجودة على اليسار هي العملة الثابتة أو العملة المسعرة وقد يعطي لها قيمة 1 أو 100 وحدة كما هو الشأن بالنسبة لليرة الإيطالية، أما العملة الموجودة على اليمين فهي عملة التسعير وما جرت عليه العادة أن سعر الصرف يعلن عنه حتى الرقم الرابع بعد الفاصلة. (د.شمعون شمعون، 1994)

## 3.2 أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

1. سعر الصرف الإسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فإن ارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى. ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر

الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد

2. **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية.

3. **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه بإستخدام مؤشر لاسبيرز « La speres » للأرقام القياسية.

4. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن لأجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. (د. عبدالمجيد قدي ، 2003-2004)

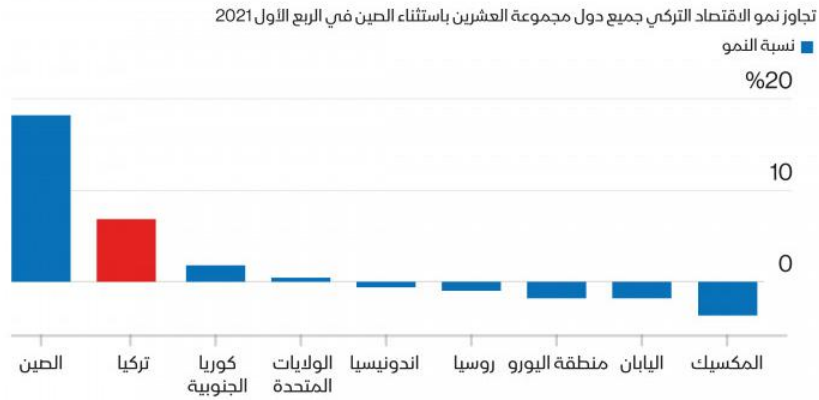
### 3. تركيا ومجال الصرف

#### 1.3 لمحة عن نمو الاقتصاد التركي

أن تركيا تتميز باقتصاد قوي وبيئة تشريعية وتحتية تجذب الاستثمارات العالمية، حيث سجل الاقتصاد التركي المرتبة ال (11) على مستوى العالم في عام 2020، وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 5.1%. أن الاقتصاد التركي تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال ال 18 عامًا الماضية مدفوعًا بهيكل متنوع، وسوق محلي قوي وقطاع خاص لريادة الأعمال، ما حفز الاستثمارات والصادرات، فقد ارتفعت الصادرات خلال الفترة من 2002 إلى 2020 بنسبة 21% للصادرات، و32% بالنسبة لتدفقات الاستثمار، و72% معدل الاستهلاك المحلي، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 236 مليار دولار عام 2002 ليقفز إلى 717 مليار دولار في عام 2020. وأوضح

أن النمو الاقتصادي في تركيا مهد الطريق لظهور طبقة متوسطة الحجم ذات قوة شرائية متزايدة، حيث بلغ متوسط دخل الفرد 30.253 دولار في العام 2020 مقارنة بنحو 10.997 دولار في العام 2002. (مكتب الاستثمار-رئاسة الجمهورية التركية)

### الشكل (1) التسلسل الهرمي لاقتصادات دول مجموعة العشرين 2021



المصدر : بيانات مقدمة من بلومبرغ

### 2.3 تطور أنظمة تسعير الليرة التركية والصرف:

يعد أسعار صرف الدولار الأمريكي أو اليورو أو الجنيه الإسترليني من أكثر المؤشرات الاقتصادية اليومية متابعة بالنسبة للمواطن التركي العادي، حيث يعتبر الكثيرون التقلبات قصيرة المدى في قيم العملات مؤشرا على سير الاقتصاد المحلي وخاصة في العصر الذي تسارعت فيه العولمة والتتبع الفوري لأسعار صرف العملات. هناك مراحل مرت بها الليرة التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية:

1 **تخفيض قيمة العملة في 7 سبتمبر 1946:** كانت الثلاثينيات من القرن الماضي فترة شهدت ميلاً نحو سياسة تدخل الدولة في الاقتصاد وتم تطبيق ضوابط صارمة على النقد الأجنبي، وخلال الحرب العالمية الثانية، ظلت قيمة الليرة التركية مرتفعة مقابل العملات الأخرى. إلا أنه نتيجة للتضخم الذي حصل خلال الحرب والمناخ المشجع للتحرر في الاقتصاد ما بعد الحرب أدى إلى تخفيض قيمة الليرة التركية بقرار من حكومة رجب بكر عام 1946 بنسبة 40 في المئة ليرتفع الدولار من 1.3 إلى 2.8 ليرة تركية.

2 **تخفيض قيمة العملة في 4 أغسطس 1958:** كان الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية مختلفاً تماماً عن الثلاثينيات من جميع النواحي، حيث انقسم العالم إلى معسكرين محور الولايات المتحدة ومحور الاتحاد السوفييتي، وأصبحت المساعدات الرسمية التي قدمتها القوى العظمى عنصراً

تنافسًا بين المحورين واختارت تركيا حينها الوقوف إلى جانب الكتلة الغربية في الحرب الكورية، وغير برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية واقتصاد السوق الحر المصاحب له، سياسات الاقتصاد التركي. وحينها أجبرت الظروف وزيادة الديون الخارجية لتركيا للتعرف لأول مرة في تاريخها على صندوق النقد الدولي، الذي تسبب في تخفيض قيمة الليرة التركية بنسبة 321 بالمئة إلى 9 ليرات مقابل الدولار في 4 أغسطس 1958.

3 **تخفيض قيمة العملة في 10 أغسطس 1970:** خلال فترة الستينات مرت تركيا فترة تخطيط وتحديد لأولويات سياسات الاستثمار خلال الخطة الخمسية التي بدأت مع تأسيس هيئة تخطيط الدولة عام 1960 بالإضافة لمؤسسات أخرى، ولكن عدم التوافق بين الخطط الموسوعة وإدارة الاقتصاد الكلي قصير الأجل كان أهم عقبة في سياسات التخطيط. ومنذ 1964، تسببت سياسات التسعير وأزمة ميزان المدفوعات إلى تخفيض قيمة الليرة التركية بنسبة 66 بالمئة من 9 إلى 15 ليرة مقابل الدولار.

4 **تعديلات سعر الصرف خلال الأعوام 1970-1980:** كانت فترة السبعينيات تشهد حالة عدم استقرار اقتصادي على مستوى عالي في تركيا والدول النامية والمتقدمة، من حيث الصراع ثنائي القطب الذي تسبب في زيادة النفقات الدفاعية وتقييد الموارد من الدول العظمى للبلدان في معسكراتها، وانهيار نظام بريتونوودز الذي حدد النظام الاقتصادي من جديد. في أغسطس 1971، أعلن رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون فك ارتباط الدولار بالذهب أي إلغاء التحويل الدولي المباشر من الدولار الأمريكي إلى الذهب، وتحولت العملات العالمية إلى التعويم الحر. وفي نهاية عام 1973 أدى تضاعف أسعار النفط أربع مرات في منظمة أوبك في غرق الاقتصادات النامية في الديون، بما في ذلك تركيا، ودخول أزمة جزيرة قبرص وحظر السلاح الأمريكي على تركيا، أدخل تركيا في أزمة دائرية مستمرة. وبسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المستحقة، أجبرت تركيا على عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي عام 1978، وفي إطار البرنامج المنفذ من قبل الصندوق تم خفض قيمة الليرة التركية ليبلغ الدولار الواحد 25 ليرة تركية، ثم في العام التالي تم خفض الليرة ليصل قيمة الدولار 47 ليرة تركية. وتميزت فترة نهاية السبعينيات في تركيا بقصور المواد الأساسية، والركود الاقتصادي، وارتفاع التضخم، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وبرامج الاستقرار غير القابلة للتنفيذ، كما تسببت أزمة النفط الثانية التي أثارها الحرب العراقية الإيرانية عام 1979 صدمة اقتصادية كبرى، تسببت في حدوث أزمة ديون عالمية، أجبرت تركيا للاقتراض لمنع وصول

اقتصادها إلى نقطة لا يمكن السيطرة عليها. وكانت حركة التحرر الاقتصادي التي قادها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت ثاتشر في ثمانينيات القرن العشرين، قد أجبرت تركيا على الانفتاح على السوق الحر في 24 يناير 1980 للحصول على قرض صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الاقتصادي الجديد الذي أعدته لتركيا، والانتقال إلى نموذج النمو الموجه للتصدير. وفي ظل هذا النموذج الاقتصادي الجديد تطلب أن يكون سعر الصرف متقلبا لضمان القدرة التنافسية، ووفقا لذلك تم خفض الليرة التركية ليرفع الدولار من 47 إلى 70 ليرة تركية.

5 **الانتقال إلى نظام سعر الصرف الحر:** واعتبارا من 1 مايو/ أيار 1981، بدأ البنك المركزي التركي الإعلان بشكل يومي عن القيمة السوقية لليرة التركية مقابل الدولار، لتتحول تركيا من نظام الصرف الثابت إلى العائم الموجه من قبل البنك المركزي. ومع إنشاء أسواق النقد الأجنبي داخل المركزي التركي في أغسطس 1988، ترك سعر صرف الليرة التركية يحدد يوميا وفقا لتقلبات العرض والطلب.

6 **انخفاض الليرة التركية 28 بالمئة في أزمة 2001:** شهدت تركيا أكبر انخفاض في قيمة عملتها خلال الأربعين عاما الماضية في 22 فبراير 2001، حيث لعبت التوقعات الاقتصادية السلبية والتوترات السياسية الدور الأكبر في ارتفاع الدولار الأمريكي من 685 ألف إلى 957 ألف ليرة تركية، وتسبب ذلك حدوث تغيرات سياسية واقتصادية في البلاد.

7 **حذف 6 أصفار من العملة:** بعد النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال حكم حزب العدالة والتنمية، أصبح من الضروري إجراء تعديلات على الليرة التركية، ولأجل ذلك أصدر قانون تنظيم العملة للجمهورية التركية يوم 28 يناير/كانون الثاني 2004، جرى بعدها حذف 6 أصفار من العملة بتاريخ 1 يناير/كانون الثاني سنة 2005 ليبدأ الجيل الثامن من النقود. منذ ذلك الحين بدأت رحلة جديدة لليرة التي باتت تساوي 1.34 دولار، لكن ذلك السعر لم يستمر طويلا، إذ تراجع سعر الصرف لنحو 1.43 ليرة للدولار مع نهاية عام 2006.

8 **انخفاض قيمة الليرة التركية بعد 2018:** أدت التوقعات الاقتصادية السلبية والعلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بسبب القس برونسون إلى زيادة الدولار الأمريكي من 3.75 ليرة تركية في بداية عام 2018 إلى 7 ليرة تركية خلال العام. وانخفضت قيمة الليرة التركية بنسبة 9% في 13 أغسطس، و 13.6% في 14 أغسطس مقابل الدولار الأمريكي. وحدث آخر انخفاض مرتفع خلال العقد الماضي، في 22 مارس 2021، بنسبة 8 في المئة .



## 3.3 تقلبات سعر الصرف والسياسة النقدية

ان استراتيجية البنك المركزي التركي القائمة على رفع سعر صرف العملة الأجنبية فقد خفض البنك المركزي لشهر نوفمبر 2021 سعر الفائدة 100 نقطة أساس إلى 15% على الرغم من اقتراب معدل التضخم من 20% مشيراً إلى المزيد من التيسير النقدي و انخفضت قيمة الليرة 12% مما يجعلها العملة ذات الأداء الأسوأ على مستوى العالم. وأظهرت بيانات رسمية، أن ثقة المستهلكين في تركيا هوت 7.3% إلى 71.1 نقطة في نوفمبر/تشرين الثاني، وهو أدنى مستوى لها منذ البدء في نشر البيانات عام 2004 في انعكاس لعمليات بيع سريعة لليرة التركية بأدنى قيمة لها على الإطلاق. (البنك المركزي التركي).

## الشكل (2) انهيار العملة التركية للسنوات العشر الاخيرة



المصدر: بيانات العربية

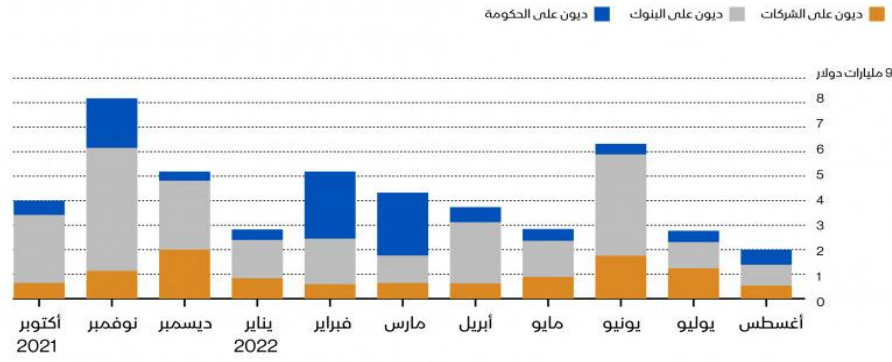
## 4.3 تقلبات سعر الصرف ومديونية تركيا

تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاعها 109 في المئة خلال 3 سنوات، حيث قفز دين الحكومة التركية من مستوى 969.940 مليار ليرة (112.131 مليار دولار) في يونيو (حزيران) من عام 2018، إلى نحو 2026.802 مليار ليرة (234.312 مليار دولار) في يونيو الماضي، بزيادة بلغت 1056.856 مليار ليرة (122.180) مليار دولار، ووفق هذه البيانات، تبلغ الزيادة السنوية في الدين المركزية للحكومة التركية خلال السنوات الثلاث الماضية نحو 36.33 في المئة، بما يعادل نحو 352.285 مليار ليرة (40.728 مليار دولار، في الوقت نفسه قفزت الديون المستحقة على الأترك لصالح البنوك 138 مرة خلال 18 عاماً، وهو ما يعود بشكل مباشر إلى موجة التضخم المرتفعة التي تشهدها البلاد في ظل استمرار انهيار الليرة التركية مقابل الدولار، حيث كشف مركز المخاطر التابع

لاتحاد البنوك التركية، أن عدد العاجزين عن سداد ديون قروض بطاقات الائتمان الخاصة زاد بمقدار 178 ألفاً و138 شخصاً خلال عام واحد. وأشار إلى أن من عجزوا عن سداد تلك الديون زاد إلى 208 آلاف و738 شخصاً في يونيو الماضي، مقابل نحو 30 ألفاً و600 شخص في الشهر نفسه من 2020. وخلال الفترة الممتدة من يناير (كانون الثاني) وإلى يونيو من العام الحالي، ارتفع هذا العدد بمقدار 474 ألفاً و355 شخصاً، مقابل نحو 205 آلاف و536 شخصاً خلال الفترة نفسها من العام. (بنك تركيا المركزي ووزارة الخزانة المالية التركية )

### الشكل (3) كومة الديون التركية عام 2021

هناك حوالي 13 مليار دولار من الديون الخارجية التركية تستحق السداد في آخر شهرين من العام 2021



المصدر : بنك تركيا المركزي ووزارة الخزانة والمالية التركية

### 5.3 البطالة والفقر

ارتفاع مستويات البطالة في تركيا مع انهيار الليرة التركية فقد اعلن معهد الإحصاء التابع الى تركيا أن معدل البطالة في تركيا ارتفع من 10.6 في المئة في يونيو إلى 12 في المئة بحلول يوليو بواقع زيادة تقدر بـ3.9 مليون شخص، بينما شدد اتحاد نقابات العمال التقدمي على أن النسبة الفعلية للعاطلين عن العمل تبلغ 23.6 في المئة للرجال و29.6 في المئة للنساء ، وكان البنك الدولي قد كشف في تقرير حديث عن ارتفاع معدل الفقر في تركيا لعام الثاني على التوالي، كما كشفت تقارير عن قفزة بعد الجوع ، وذكر أن معدل الفقر في تركيا ارتفع لعام الثاني على التوالي، ووصل إلى 12.2 في المئة عام 2020، بعد أن كان 10.2 في المئة خلال 2019، مشيراً إلى أن كورونا تسبب في خسائر فادحة للاقتصاد التركي.

#### 4. الخاتمة:

لخصت الدراسة أهم النتائج والتوصيات

#### النتائج :

- 1 التوجه الحديث الأنظمة الصرف في الدول المتقدمة نحو التعويم كانت نتاج التنمية المالية و نضج الأسواق وعمقها لكننا نجد أن تركيا لا زالت تفنقر لهذا المستوى من النضج المالي وبالتالي فإن الخيار الأفضل لها الوصول إلى التعويم الحر وهو خيار التعويم المدار وتدرج في عملية تحرير سعر الصرف.
- 2 يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة لبقية عملات الدول الأخرى عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب.
- 3 تساهم تقلبات أسعار صرف العملات في تكريس سيطرة اقتصادات الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمية رغم أنه من الصعب التنبؤ بالصراع الذي سيقوم بين الليرة التركية والعملات القوية الأخرى وخاصة الدولار مستقبلا
- 4 انخفاض سعر صرف الليرة التركية مقابل العملات الرئيسية خاصة الدولار يشكل أصعب تحدي تواجهه تركيا خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

#### التوصيات:

الاقتراحات من خلال نتائج البحث يمكننا تقديم بعض التوصيات نذكرها فيما يلي:

- 1 العمل على وضع نظام دولي جديد يقوم على سلة من العملات دون الاعتماد على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي. و على الدولة التركية العمل على تحقيق تنسيق في سياساتها الاقتصادية الكلية للرفع
- 2 من معدلات التبادل التجاري فيما بينها لضمان سد حاجاتها من ناحية، وللتقليل من آثار وتبعات تقلبات أسعار صرف الليرة التركية أمام الدولار على اقتصاداتها .
- 3 يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف و جعله كأداة ضبط التجارة الخارجية.
- 4 ضرورة اتخاذ الإجراءات و التدابير للحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف
- 5 ضرورة اهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة .
- 6 يجب إتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف.

5. المصادر

- د.شمعون شمعون،1994،البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع ص 139
- د.محمود حميدات،1966، مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 105
- د. عبد المجيد قدي،2004/2003، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 103
- د. الطاهر لطرش،2005 تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة ص 96.

مكتب الاستثمار، رئاسة الجمهورية التركية

موقع بلمبورغ

موقع العربية اسواق

البنك المركزي التركي